ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index
مجلة الأصالة

الإمكانات المستقبلية للتعاون الدولي في تسوية الأزمة الليبية 2011-2025
"دراسة تحليلية"

د . نصـــــر أبوعجيلة الشوشان*
كلية الاقتصاد-العجيلات ، جامعة الزاوية ، ليبيا
n.shoushan@zu.edu.ly
تاريخ الارسال 2026/4/23م تاريخ القبول 2026/5/12م

Potential for International Cooperation in Resolving the Libyan Crisis
2011-2025 An Analytical Study

Dr. Nasr Abogila Ashoushan
Associate Professor at Al-Zawiya University
Faculty of Economics – Ajilat
University email
n.shoushan@zu.edu.ly

Abstract:
This study addresses the topic of "Future Potential for International Cooperation in Resolving the Libyan Crisis," one of the most prominent challenges facing the international community today. Since 2011, Libya has been experiencing a complex internal conflict, fuelled by foreign interventions, conflicting regional and international interests, and the fragility of Libyan institutions and the disintegration of its social fabric. The study focuses on analysing the reality of international and regional interventions in Libya and assessing the roles of key actors, including the United Nations, the African Union, major powers, and neighbouring countries. It also addresses the challenges facing international cooperation, such as the lack of internal

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

political consensus, conflicting external agendas, and weak coordination among various initiatives. Conversely, the study explores a range of future opportunities that can be leveraged to enhance international cooperation, such as supporting elections, reconstruction, unifying security institutions, and facilitating national dialogue. The aim is to offer practical proposals that can contribute to building a comprehensive and sustainable political settlement process that serves the interests of the Libyan people and enhances the security of the region as a whole.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع "الإمكانات المستقبلية للتعاون الدولي في حل الأزمة الليبية"، أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. فمنذ عام 2011، تشهد ليبيا صراعًا داخليًا معقدًا، تغذيه التدخلات الخارجية، وتضارب المصالح الإقليمية والدولية، وهشاشة المؤسسات الليبية، وتفكك نسيجها الاجتماعي. وتركز الدراسة على تحليل واقع التدخلات الدولية والإقليمية في ليبيا، وتقييم أدوار الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والقوى الكبرى، والدول المجاورة. كما تتناول التحديات التي تواجه التعاون الدولي، مثل غياب التوافق السياسي الداخلي، وتضارب الأجندات الخارجية، وضعف التنسيق بين مختلف المبادرات. في المقابل، تستكشف الدراسة مجموعة من الفرص المستقبلية التي يمكن استغلالها لتعزيز التعاون الدولي، مثل دعم الانتخابات، وإعادة الإعمار، وتوحيد المؤسسات الأمنية، وتيسير الحوار الوطني. والهدف هو تقديم مقترحات عملية تُسهم في بناء عملية تسوية سياسية شاملة ومستدامة تخدم مصالح الشعب الليبي، وتعزز أمن المنطقة ككل.

مقدمة:

تُعدّ الأزمة الليبية من أبرز التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار في منطقة شمال أفريقيا خلال العقد الماضي. فمنذ عام 2011، تشهد ليبيا حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ما أدى إلى تصاعد الصراع الداخلي وتفتت السلطة بين حكومات متنافسة. ما دعا أطراف التعاون الدولي لإيجاد تسوية سلمية ومستدامة للأزمة الليبية من خلال الجهود المتعددة الأوجه التي تبذلها منظمات دولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى تدخلات بعض القوى الكبرى، حيث أصبح التعاون الدولي في تسوية الأزمة الليبية ضرورة ملحة. ومع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة، برزت فرص مستقبلية عديدة يمكن للمجتمع الدولي من خلالها المساهمة بشكل

إيجابي في دعم تسوية سياسية للأزمة الليبية، بهدف تحقيق الاستقرار وتعزيز اندماج ليبيا في العالم الديمقراطي الحديث.

ستتناول هذه الدراسة الإمكانات المستقبلية للتعاون الدولي في تسوية الأزمة الليبية، وتحلل دور مختلف الجهات الفاعلة الدولية المعنية، وتقيّم أثر التعاون متعدد الأطراف في إيجاد حل دائم للصراع الليبي. تُعدّ دراسة الإمكانات المستقبلية للتعاون الدولي في تسوية الأزمة الليبية ذات أهمية بالغة، نظرًا للأبعاد المعقدة المحيطة بالصراع في ليبيا وتداعياته على الأمن الإقليمي والدولي. لم تُهدّد الأزمة الليبية استقرار الدولة فحسب، بل امتدّت آثارها لتطال الدول المجاورة والمنظومة الأمنية الإقليمية بشكل مباشر، وذلك على النحو التالي:

- تُعتبر ليبيا دولة غنية بالموارد الطبيعية، ولا سيما النفط، مما يجعلها محطّ اهتمام دولي كبير. ويُعيق استمرار الصراع الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، ويؤثر سلبًا على الاقتصاد العالمي، مما يُعزّز الحاجة إلى تدخّل دولي فعّال.
- يُسهم التعاون الدولي في حلّ الأزمة الليبية في تعزيز الأمن الإقليمي، إذ يُمكنه الحدّ من التهديد الذي تُشكّله المنظمات الإرهابية العاملة في المنطقة، مثل داعش والقاعدة، والتي استغلّت الفوضى في ليبيا لتوسيع نفوذها.
- يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في سياق التوجهات العالمية نحو تعزيز دور المنظمات الدولية في حل النزاعات. وتُقدّم ليبيا نموذجًا حيويًا لتقييم فعالية الوساطة والتدخلات الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلدان المتضررة من النزاعات.

لذا، فإن فهم الإمكانات المستقبلية للتعاون الدولي يُسهم في توجيه السياسات الخارجية للدول المتورطة في الأزمة الليبية نحو اتخاذ قرارات أكثر توازنًا وفعالية، مما يُسهم في بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا في المنطقة والعالم.

أولاً - إشكالية الدراسة وتساؤلاتها :

تطرح هذه الدراسة سؤالًا حول الإمكانات المستقبلية للتعاون الدولي في حل الأزمة الليبية: "كيف يُمكن تعزيز دور التعاون الدولي في التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للأزمة الليبية، في ظل تعقيدات النزاع المحلي وتعدد التدخلات الإقليمية والدولية؟" ويؤدي هذا السؤال المحوري إلى عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

- ✓ ما هي الأسباب الهيكلية والسياسية لاستمرار الأزمة الليبية؟
- ✓ ما طبيعة أدوار الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية وتأثيرها على جهود التسوية؟
- ✓ ما هي التحديات والفرص التي تواجه التعاون الدولي في حل الأزمة الليبية؟
- ✓ ما هي السيناريوهات المحتملة للأزمة الليبية في ضوء التعاون الدولي؟

انطلاقًا من هذا السؤال المحوري، تفترض هذه الدراسة ما يلي: "يُعدّ التعاون الدولي، إذا ما نُفّذ بطريقة متوازنة ومنسقة بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، مع دعم واضح للعملية السياسية الوطنية الليبية، عاملًا حاسمًا في التوصل إلى تسوية سلمية ومستدامة للأزمة الليبية، على الرغم من التحديات القائمة". وتستند هذه الفرضية إلى مبدأ أن توحيد الجهود الدولية، وتعزيز الوساطة المحايدة، ودعم المؤسسات الليبية، من شأنه أن يُهيئ بيئة مواتية لإنهاء الانقسام وتحقيق استقرار دائم.

ثانياً ـ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف تتعلق بتحليل وتقييم سبل التعاون الدولي في حل الأزمة الليبية، وذلك من خلال:

- تحليل جذور الأزمة الليبية وتطوراتها منذ عام 2011، وفهم أبعادها السياسية والأمنية والاجتماعية.
- دراسة أدوار الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، وتقييم أثر تدخلاتها على مسار النزاع وجهود التسوية.
- تحديد التحديات التي تعيق التعاون الدولي في ليبيا، سواءً تلك المتعلقة بالوضع الداخلي أو بالتدخلات الخارجية المختلفة.
- استكشاف الفرص المستقبلية لتعزيز التعاون الدولي في حل النزاع، من خلال تحديد الفرص المتاحة والدروس المستفادة من التجارب السابقة.
- توضيح السيناريوهات المحتملة لحل الأزمة في ضوء مساهمة المجتمع الدولي في دعم حل سياسي وتحقيق استقرار مستدام في ليبيا.

ثالثاً ـ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات استراتيجية وأكاديمية، أبرزها:

- الأهمية الجيوسياسية لليبيا في المنطقة، وتأثير أزمتها على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء، والبحر الأبيض المتوسط، وأوروبا.
- تعقيد الأزمة الليبية وترابطها بين الفاعلين المحليين والدوليين، مما يجعلها دراسة حالة مهمة لفحص فعالية أدوات التعاون الدولي في إدارة النزاعات.
- ندرة الدراسات العربية المتخصصة التي تجمع بين التحليل السياسي والتوقعات المستقبلية لأدوار الفاعلين الدوليين في ليبيا.
- مساهمة الدراسة في تقديم توصيات عملية تُفيد صانعي القرار، والمهتمين بالسياسة الخارجية، والمنظمات الدولية العاملة على عملية السلام في ليبيا.

- إمكانية البناء على نتائج هذه الدراسة في بحوث لاحقة تُركز على إعادة الإعمار، وبناء الدولة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة في ليبيا.

رابعاً- المصطلحات المفاهيمية (Conceptual terms) :

تُعتمد هذه الصياغة لوضعها في قسم الإطار المفاهيمي أو التعريفات الإجرائية:

الأزمة الليبية (Libyan Crisis)

تشير إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها ليبيا منذ عام 2011، نتيجة تداخل العوامل الداخلية مع التدخلات الإقليمية والدولية، وما ترتب عليها من انقسام مؤسسي وصراع مسلح.

التعاون الدولي (International Cooperation):

مجموعة الجهود المنسقة بين الفاعلين الدوليين والإقليميين، الهادفة إلى إدارة النزاعات أو تسويتها، عبر أدوات سياسية وأمنية واقتصادية ضمن إطار متعدد الأطراف.

تسوية النزاعات (Conflict Resolution):

عملية سياسية ودبلوماسية تهدف إلى إنهاء النزاع من خلال التفاوض، وبناء التوافق، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع بشكل مستدام.

التدخل الدولي (International intervention):

انخراط أطراف خارجية في النزاع الليبي، بشكل مباشر أو غير مباشر، بهدف التأثير في موازين القوى أو دعم مسارات التسوية.

الفاعلون الدوليون والإقليميون (international and regional actors):

الدول والمنظمات الدولية والإقليمية التي تؤثر في مسار الأزمة الليبية من خلال سياساتها أو تدخلاتها المباشرة أو غير المباشرة.

هشاشة الدولة (State Fragility):

ضعف قدرة مؤسسات الدولة على أداء وظائفها الأساسية، بما في ذلك احتكار العنف المشروع، وتقديم الخدمات، وإدارة الموارد.

الانقسام المؤسسي (Institutional division):

وجود مؤسسات سياسية وتشريعية وتنفيذية متوازية ومتعارضة، بما يؤدي إلى ازدواجية السلطة وتقويض الشرعية.

بناء السلام (Peacebuilding):

مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى منع تجدد النزاع من خلال معالجة أسبابه الهيكلية وتعزيز الاستقرار المستدام.

الملكية الوطنية (National Property):

مفهوم يشير إلى قيادة الأطراف المحلية للعملية السياسية وصنع القرار، مع دعم دولي غير مهيمن.

تحليل السيناريوهات (Scenario analysis):

منهج استشرافي يُستخدم لتقييم المسارات المستقبلية المحتملة للأزمة بناءً على معطيات الحاضر.

خامساً ـ الكلمات المفتاحية (Keywords):

الأزمة الليبية؛ التعاون الدولي؛ تسوية النزاعات؛ التدخل الدولي؛ بناء السلام؛ الاستقرار السياسي؛ تحليل السيناريوهات.

تستخدم هذه الدراسة مزيجًا من المنهجيات العلمية الملائمة لطبيعة الموضوع، وهي:

المنهج الوصفي التحليلي: يُستخدم لوصف الواقع السياسي والأمني في ليبيا، وتحليل مواقف الأطراف المختلفة، وتفسير العوامل التي ساهمت في استمرار الأزمة. ويُستخدم المنهج التحليلي المقارن لمقارنة أدوار مختلف المنظمات الدولية والإقليمية في معالجة الأزمة الليبية، مع تحديد الاختلافات في فعالية وتأثير تدخلاتها. **يُستخدم المنهج التاريخي** لتتبع تطور الأزمة الليبية منذ عام 2011، وتحليل السياق التاريخي الذي ساهم في تعقيد الوضع الراهن. **يُستخدم المنهج الاستشرافي** (الموجه نحو المستقبل) لاستشراف السيناريوهات المحتملة لحل الأزمة، وتقييم إمكانات التعاون الدولي في تحقيق الاستقرار.

تقتصر الدراسة على فترة زمنية محددة، من عام 2011 إلى عام 2025، لتقييم تأثير التدخلات الدولية والإقليمية على تطور الأزمة الليبية خلال هذه الفترة. تركز الدراسة أيضاً على تحليل دور المنظمات الدولية والإقليمية، كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن تغير سياسات ومواقف القوى الكبرى ودول الجوار الليبي، وذلك في إطار دراسة أثر هذه السياسات على مسارات التسوية السياسية وبناء المؤسسات الليبية. مع ذلك، قد تغفل الدراسة تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية العميقة لهذه التدخلات، إذ يمكن تخصيص دراسات منفصلة لهذه الجوانب.

خطة الدراسة:

المحور الأول: جذور الأزمة الليبية وتطوراتها.

المحور الثاني: التعاون الدولي في ليبيا.

المحور الثالث: إمكانات التعاون الدولي المستقبلية.

تتناول هذه الدراسة إمكانات التعاون الدولي المستقبلية في حل الأزمة الليبية من خلال تحليل السياقات السياسية والأمنية والاقتصادية. كما تستعرض التحديات والفرص المتاحة للتعاون بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية. وتتألف الدراسة من خمسة محاور رئيسية، موزعة على النحو التالي:

المحور الأول - جذور الأزمة الليبية وتطوراتها

يُحلل هذا المحور الأزمة الليبية من خلال دراسة أسبابها البنيوية والسياسية، وتتبع تطورها منذ عام 2011، وتحديد أبرز الجهات الفاعلة المحلية المتورطة فيها. ويسعى إلى تسليط الضوء على الترابط بين هشاشة الدولة، وسوء إدارة المرحلة الانتقالية، وتعدد الجهات الفاعلة، باعتبارها عناصر أساسية في تعقيد المشهد الليبي. كما يهدف إلى توفير إطار تحليلي شامل للمساعدة في فهم ديناميكيات الأزمة واستشراف سبل معالجتها.

أولاً: الأسباب البنيوية والسياسية للأزمة الليبية

تنبع الأزمة الليبية، في جوهرها، من تفاعل معقد بين اختلالات بنيوية عميقة الجذور وإخفاقات سياسية متراكمة، تعود جذورها إلى ما قبل عام 2011، والتي تفاقمت بشكل حاد خلال المرحلة الانتقالية اللاحقة. وقد تشكلت الدولة الليبية الحديثة على أساس مركزي للغاية، يتسم بتمركز السلطة في أيدي الأفراد وضعف المؤسسات لقد حال هذا دون ظهور بنية مؤسسية مستقرة قادرة على إدارة التعددية السياسية وحل النزاعات سلميًا، ويعزي ضعف المؤسسات إلى السياسات التي انتهجتها الأنظمة السياسية السابقة، والذي أسهمت في إعاقة نشأة هذه المؤسسات، رغم الدور المحوري الذي يفترض أن تضطلع به كحلقة وصل وسيطة بين الدولة والمجتمع.[1]

ومن الناحية الهيكلية، يُعد ضعف الدولة وهشاشة مؤسساتها من أبرز أسباب الأزمة. فقد اختفت المؤسسات الفعالة والمستقلة، ولا سيما القضاء والأجهزة الأمنية، وحلّت محلها شبكات من الولاءات الشخصية والقبلية. كما ساهم غياب دستور دائم في استمرار السيولة القانونية والسياسية، مما أدى إلى فراغ دستوري حال دون تحديد واضح لشكل الدولة ونظام الحكم، وأضعف شرعية السلطات المتعاقبة، وأفرز ذلك جملة من التحديات الأمنية والقانونية، تمثلت ضعف سيادة القانون، وتفشي الفساد، وغياب الشفافية والمساءلة، فضلا عن تضارب المصالح بين المسؤوليات الأمنية والمهام المؤسسية والمصالح الخاصة للموظفين العموميين.[2] علاوة على ذلك، رسّخ الاقتصاد الريعي القائم على النفط نموذجًا للدولة التوزيعية، حيث أصبح الصراع على الموارد أحد المحركات الرئيسية للصراع السياسي والعسكري، بدلًا من التنافس على البرامج والسياسات العامة.[3] على هذا الاساس، شكّل ضعف الهوية الوطنية الموحدة وهيمنة

الانتماءات القبلية والإقليمية عاملاً هيكلياً إضافياً عمّق الانقسامات، لا سيما في ظل غياب مشروع وطني شامل بعد عام 2011،[4] وقد أسهم هذا الواقع في إعادة إنتاج أنماط الولاء السابق على قيام الدولة، الأمر جعل عملية بناء مؤسسات وطنية موحدة، مهمة شديدة التعقيد، وأفضى إلى عجز الفاعليين الليبيين عن تأسيس أرضية مشتركة قادرة على تحقيق التوافق اللازم لإدارة المرحلة الانتقالية وتوجيهها نحو الاستقرار.[5]

وعلى الصعيد السياسي، اتسمت الفترة التي أعقبت سقوط النظام السابق بسوء إدارة المرحلة الانتقالية. فقد فشلت النخب السياسية في التوصل إلى تسوية تاريخية بشأن قواعد اللعبة السياسية. وأدى انتشار الهيئات السياسية وازدواجية الشرعية إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتحويل النزاعات السياسية إلى صراعات مسلحة، في ظل غياب آليات فعّالة لحل النزاعات.[6] كما أدى تسييس المؤسسات السيادية واستخدامها كأدوات للصراع بين الفصائل المتنافسة إلى تعميق الانقسامات وإطالة أمد الأزمة. علاوة على ذلك، لعب التدخل الخارجي دورا سياسيا مُفاقما للأزمة، إذ تداخلت المصالح الإقليمية والدولية مع الانقسامات الداخلية، مما قوّض فرص التوصل إلى حل وطني مستقل. وقد عزز هذا التدخل اختلال موازين القوى وأدام حالة الاستقطاب السياسي والعسكري.[7] ونخلص من ذلك، إلى أن الأزمة الليبية ليست نتاج عامل واحد، بل هي نتيجة لتداخل أسباب هيكلية وسياسية واقتصادية واجتماعية، مما يجعل معالجتها مرهونة بإصلاحات هيكلية عميقة وبناء توافق سياسي شامل قائم على الشرعية الدستورية والمؤسسات وسيادة القانون.

ثانيًا ـ مراحل تطور الأزمة الليبية :

منذ عام 2011، مرت الأزمة الليبية بعدة مراحل متداخلة، تعكس تعقيد عملية الانتقال السياسي وصعوبة الانتقال من نظام استبدادي إلى دولة مستقرة ذات مؤسسات راسخة. وقد اتسم هذا المسار بسلسلة من الإخفاقات السياسية والأمنية، وتفاعل العوامل الداخلية مع التدخلات الخارجية، مما أدى إلى حالة من التطور المستمر وتجدد الأزمة بشكل دائم، تأسس على الانقسام الحاصل بين المؤتمر الوطني والبرلمان في عام 2014 حين أضحت ليبيا تدار بسلطتين تشريعيتين.[8] ويمكن تشخيص المراحل التي مرت بها ليبيا وفق السياق الآتي:

تتميز المرحلة الأولى بسقوط النظام وبداية الفراغ السياسي والأمني (2011-2012). وقد أدى انهيار مؤسسات الدولة المركزية إلى غياب سلطة فعالة، وانتشار واسع النطاق للأسلحة، وظهور جماعات مسلحة تعمل خارج سيطرة الدولة. ونظرًا

لضعف المجلس الوطني الانتقالي والسلطات المؤقتة، لم تتمكن الدولة من احتكار استخدام القوة، مما أدى إلى إنشاء بنية أمنية هشة شكلت أساس الأزمة اللاحقة.[9]

شهدت المرحلة الثانية، وهي المرحلة الانتقالية السياسية المتعثرة (2012-2014)، محاولات لبناء مؤسسات منتخبة، أبرزها المؤتمر الوطني العام. إلا أن الانقسامات الأيديولوجية والسياسية، ونقص الخبرة المؤسسية، والخلافات حول التشريعات الانتقالية، ولا سيما قانون العزل السياسي، أدت إلى تآكل الشرعية السياسية وتفاقم الاستقطاب، مما مهد الطريق لاندلاع النزاع المسلح لاحقًا.[10] ودخلت الأزمة مرحلة أكثر تعقيدًا مع الانقسام المؤسسي وانتشار النزاع المسلح (2014-2020)، حيث انقسمت البلاد بين سلطتين متنافستين في الشرق والغرب، مما أدى إلى ازدواجية واضحة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والسيادية.[11] وترافقت هذه المرحلة مع تصاعد التدخلات الإقليمية والدولية، مما حوّل ليبيا إلى ساحة حرب بالوكالة، الأمر الذي أطال أمد النزاع وعمّق تداعياته الإنسانية والاقتصادية.[12] مع توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، انطلقت العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة (2020-2022)، والتي أسفرت عن إطلاق الحوار السياسي الليبي، وتشكيل سلطة تنفيذية انتقالية موحدة، واعتماد خارطة طريق تهدف إلى إجراء انتخابات عامة. إلا أن الخلافات حول الإطار الدستوري وتضارب المصالح بين الفاعلين السياسيين حالت دون إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، مما أدى إلى استمرار الجمود السياسي.[13]

وتتسم المرحلة الحالية بالركود السياسي وأزمة ممتدة (2022-حتى الآن)، تجددت فيها الانقسامات السياسية وتعدد الحكومات، وسط استمرار الضعف المؤسسي وتراجع ثقة الشعب في العملية السياسية.[14] وعلى الرغم من انخفاض حدة المواجهات العسكرية المباشرة، فإن غياب تسوية شاملة يعكس استمرار الأسباب الجذرية للأزمة دون أي معالجة حقيقية.[15]

وترتيبا على ما سبق، تكشف الأزمة الليبية عن مسار تدريجي من الانهيار المؤسسي إلى جانب الانقسام السياسي، ما نتج عنه محاولات تسوية غير مكتملة، مما يؤكد أن التغلب على الأزمة يتطلب نهجاً شاملاً لمراحلها وأسبابها الهيكلية والسياسية مجتمعة.

ثالثًا ـ الفاعلون المحليون في الأزمة الليبية:

تُعدّ الأزمة الليبية نتيجة مباشرة لتفاعل معقد بين جهات فاعلة محلية متعددة ذات أيديولوجيات وأهداف ومصادر شرعية متباينة. وقد ساهم هذا في إطالة أمد الصراع وتعقيد مسارات التوصل إلى تسوية سياسية. فمنذ عام 2011، فشلت ليبيا في إرساء

سلطة مركزية قادرة على احتكار السلطة والشرعية، مما فتح الباب أمام ظهور فاعلين محليين متنافسين.[16]

وتُعدّ المؤسسات السياسية الرسمية أبرز هذه الجهات، ولا سيما الهيئات التشريعية والتنفيذية المتنافسة، مثل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والحكومات المتعاقبة. وقد أدى الانقسام المؤسسي وازدواجية الشرعية إلى إضعاف هذه المؤسسات، وتحويلها من أدوات لإدارة المرحلة الانتقالية إلى أطراف متورطة في الصراع السياسي، يسعى كل منها إلى تعزيز موقفه التفاوضي بدلًا من التوصل إلى توافق وطني شامل.[17]

تُعدّ المؤسسة العسكرية والجماعات المسلحة من بين أكثر الجهات الفاعلة المحلية نفوذاً خلال الأزمة. وقد أدّى انهيار الأجهزة الأمنية بعد عام 2011 إلى انتشار واسع النطاق للميليشيات المسلحة، التي غالباً ما تكون ذات انتماءات إقليمية أو أيديولوجية، والتي أصبحت فاعلة سياسياً بحكم الأمر الواقع. وفي هذا السياق، برزت القوات المسلحة في شرق ليبيا، بقيادة المشير خليفة حفتر، كلاعب رئيسي في الصراع، على عكس الجماعات المسلحة المختلفة في الغرب والجنوب.[18] وقد ساهم ذلك في عسكرة العملية السياسية وتقويض فرص التوصل إلى حل سلمي. علاوة على ذلك، تلعب القبائل والكيانات الاجتماعية دوراً محورياً في المشهد الليبي، نظراً لضعف الدولة المركزية. وقد اضطلعت القبائل بأدوار متنوعة، بما في ذلك الوساطة الاجتماعية وحل النزاعات المحلية، فضلاً عن المشاركة المباشرة في الصراع دعماً لفصائل سياسية أو عسكرية محددة. ويعكس هذا استمرار نفوذ البنى القبلية في تشكيل التوازنات السياسية والأمنية.[19]

لا يمكن إغفال دور النخب السياسية والاقتصادية، ولا سيما تلك المرتبطة بالاقتصاد الريعي القائم على النفط والمؤسسات السيادية. فقد أدى التنافس على الموارد، وخاصة السيطرة على النفط والمؤسسات المالية، إلى تعميق الانقسامات السياسية وخلق شبكات من المصالح الخاصة التي تستفيد من استمرار حالة عدم الاستقرار، مما يُضعف فرص التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة.[20]

لذا، فإن تعدد الجهات الفاعلة المحلية وتضارب مصالحها، في غياب مشروع وطني شامل، يُشكل أحد أهم العقبات أمام إنهاء الأزمة الليبية. ويتوقف نجاح أي عملية تسوية على إعادة دمج هذه الجهات الفاعلة ضمن إطار مؤسسي موحد قائم على الشرعية الدستورية وسيادة القانون.

المحور الثاني ـ التعاون الدولي في ليبيا

تُظهر الأزمة الليبية منذ عام 2011 تفاعلاً معقداً بين الفاعلين الدوليين والإقليميين، مما أدى إلى تدويل الصراع وإطالة أمده رغم جهود الوساطة، ولا سيما جهود بعثة الأمم المتحدة. وقد تبنى المجتمع الدولي آلياتٍ مختلفة، كالحوار السياسي، ودعم المسار الأمني، والعقوبات، والمساعدات الاقتصادية، إلا أن فعاليتها ظلت محدودة بسبب ضعف التنفيذ وتضارب المصالح. وتشمل التحديات الرئيسية غياب التوافق الدولي، والتدخل الأجنبي، وضعف تنفيذ القرارات، وغياب القيادة الوطنية للعملية السياسية. لذا، يبقى نجاح أي تسوية مرهوناً بتوحيد المواقف الدولية، وتعزيز السيادة الليبية، ودعم حل سياسي شامل بقيادة وطنية. وهو ما سنستعرضه في السياق القادم.

أولاً ـ الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية في الأزمة الليبية:

شكّلت الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية عنصرًا محوريًا في تطور الأزمة الليبية منذ عام 2011. لم تعد الأزمة شأنًا داخليًا بحتًا، بل تحوّلت إلى ساحة تتداخل فيها عوامل محلية وإقليمية ودولية. وقد أسهم تضارب المصالح واختلاف مناهج هذه الأطراف في تعقيد النزاع وإطالة أمده، على الرغم من المبادرات العديدة الرامية إلى حله.[21]

ومن بين أبرز الجهات الفاعلة الدولية الأمم المتحدة، التي اضطلعت بدور محوري في إدارة العملية السياسية من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (اونسميل). وقد قادت الأمم المتحدة جهود الوساطة والحوار السياسي، وأشرفت على اتفاقيات رئيسية، مثل اتفاق الصخيرات (2015) وخارطة الطريق السياسية اللاحقة. إلا أن محدودية نطاق أدواتها التنفيذية وغياب التوافق الدولي قد أعاقا فعالية تدخلها.[22] لعبت القوى الكبرى أدوارًا مؤثرة في الأزمة الليبية، ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، حيث اتسم الموقف الأمريكي بالتذبذب بين التدخل المحدود والانسحاب النسبي، بينما سعت روسيا إلى توسيع نفوذها الجيوسياسي من خلال دعم جهات فاعلة محلية مختلفة لخدمة مصالحها الاستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط.[23] وانخرطت الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا وإيطاليا، في الأزمة لأسباب أمنية واقتصادية، لا سيما فيما يتعلق بالطاقة والهجرة غير النظامية، الأمر الذي أدى أحيانًا إلى مواقف متضاربة داخل الإطار الأوروبي نفسه.[24]

وعلى الصعيد الإقليمي، برز دور دول الجوار الليبي، مثل مصر وتونس والجزائر وتشاد والنيجر. وقد تأثرت هذه الدول بشكل مباشر بتداعيات الأزمة، لا سيما فيما يتعلق بأمن الحدود وانتشار الجماعات المسلحة.[25] ودعمت بعض هذه الدول مقاربات سياسية وأمنية مختلفة، استنادًا إلى اعتبارات تتعلق بأمنها القومي واستقرارها الداخلي.[26] لعبت قوى إقليمية أخرى، مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة وقطر، أدوارًا أكثر مباشرة

من خلال تقديم الدعم السياسي أو العسكري للفصائل الليبية المتنافسة، مما ساهم في تدويل الصراع وتحويله إلى حرب بالوكالة.[27] وبالتالي، فإن تدخل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، على الرغم من مبادراتها المتعددة لإيجاد حل، قد زاد من تعقيد الأزمة الليبية بسبب غياب رؤية موحدة وتسوية شاملة. ويبقى نجاح أي مسار لإنهاء الأزمة مرهونًا بتوحيد المواقف الدولية، واحترام مبدأ السيادة الليبية، ودعم حل سياسي ينبع من إرادة وطنية واسعة.

ثانيًا ـ آليات التعاون الدولي في حل الأزمة الليبية :

يُعدّ التعاون الدولي سبيلًا رئيسيًا لمعالجة الأزمة الليبية، نظرًا لطبيعتها المعقدة وتداخل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. وقد تبنى المجتمع الدولي مجموعة من الآليات السياسية والأمنية والاقتصادية لدعم الاستقرار؛ إلا أن فعاليتها تبقى مرهونة بتماسك المواقف الدولية وقدرتها على دعم حل سياسي بقيادة ليبية.[28]

وتُعدّ الوساطة السياسية وتيسير الحوار من أبرز آليات التعاون الدولي. وقد اضطلعت الأمم المتحدة، من خلال بعثتها للدعم في ليبيا (اونسميل)، بدور محوري في تنظيم جولات حوار بين الأطراف الليبية والإشراف على الاتفاقات السياسية الرئيسية، مثل اتفاق الصخيرات وخارطة الطريق اللاحقة.[29] وتهدف هذه الآلية إلى بناء توافق وطني حول الأطر الدستورية والمؤسسية. إلا أن محدودية آليات الإنفاذ وغياب التوافق الدولي الداعم قد أثّرا على استدامة نتائج الحوار.[30]

تشمل آليات التعاون الدولي دعم المسار الأمني والعسكري، لا سيما من خلال لجان وقف إطلاق النار، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني. وقد سعى المجتمع الدولي إلى دعم توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، معتبرًا ذلك شرطًا أساسيًا لإنهاء عسكرة السياسة. إلا أن استمرار الانقسامات الداخلية وتدخل بعض القوى الخارجية قد حدّ من نجاح هذه الجهود.[31]

وتُعدّ العقوبات الدولية وآليات إنفاذ القانون الدولي أداةً أخرى للتعاون. فقد اعتمد مجلس الأمن نظام عقوبات يشمل حظرًا على الأسلحة، وتجميدًا للأصول، وحظرًا على السفر لمن يعرقلون العملية السياسية. وتهدف هذه الآلية إلى ردع السلوكيات التي تهدد السلام والاستقرار. إلا أن ضعف آليات التنفيذ وتفاوت مستويات امتثال الدول قد قلّل من أثرها العملي على أرض الواقع.[32]

إضافةً إلى ذلك، يشمل التعاون الدولي الدعم الاقتصادي والمؤسسي، من خلال مساعدة ليبيا في إدارة مواردها، وتعزيز الشفافية في مؤسساتها السيادية، وتقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات الإدارية والانتخابية. يُنظر إلى هذا النهج على أنه مكمّل

للحل السياسي، إذ يُسهم في معالجة الأسباب الجذرية للصراع المرتبطة بالاقتصاد الريعي والتنافس على الموارد. لذا، فشلت آليات التعاون الدولي المختلفة في ليبيا في تحقيق النتائج المرجوة نتيجةً لغياب التنسيق الدولي، وتضارب المصالح الإقليمية، وضعف المشاركة الوطنية في العملية السياسية. ويبقى نجاح هذه الآليات مرهوناً بتوحيد الجهود الدولية، واحترام السيادة الليبية، ودعم عملية سياسية شاملة ومستدامة بقيادة إرادة وطنية موحدة.

ثالثًا ـ تحديات التعاون الدولي في تسوية الأزمة الليبية:

يواجه التعاون الدولي في معالجة الأزمة الليبية عددًا من التحديات الهيكلية والسياسية التي حدّت من فعاليته وأضعفت قدرته على التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة. فعلى الرغم من المبادرات الدولية ومبادرات الأمم المتحدة العديدة منذ عام 2011، ظلت النتائج محدودة بسبب تداخل المصالح الدولية مع الانقسامات الداخلية الليبية.

يتمثل التحدي الأول في غياب توافق دولي حول نهج موحد للأزمة الليبية. فقد تبنت القوى الدولية والإقليمية سياسات متباينة، بل ومتضاربة أحيانًا، تجاه الفاعلين المحليين. وقد قوّض هذا التباين جهود الأمم المتحدة وأضعف قدرتها على القيام بدور الوسيط المحايد والفعال، لا سيما في ظل انقسامات مجلس الأمن نفسه بشأن القضية الليبية.(33)

كما يُعد التدخل الأجنبي المباشر عائقًا رئيسيًا أمام التعاون الدولي، إذ أصبحت ليبيا ساحةً لصراعات بالوكالة بين قوى إقليمية ودولية دعمت فصائل متنافسة سياسيًا وعسكريًا. ساهم هذا التدخل في إطالة أمد النزاع، وإحباط محاولات وقف إطلاق النار، وتقويض الثقة بين الأطراف الليبية، مما جعل أي تسوية سياسية عرضة للانهيار.

ويبرز ضعف آليات تنفيذ قرارات مجلس الأمن، لا سيما تلك المتعلقة بحظر الأسلحة والعقوبات المفروضة على من يعرقلون العملية السياسية، كتحدٍّ جوهري آخر. وقد أدى ضعف الرقابة الدولية وتردد بعض الدول في الالتزام بهذه القرارات إلى استمرار تدفق الأسلحة وتعزيز الجماعات المسلحة، مما يقوض جهود نزع السلاح وبناء الثقة.

علاوة على ذلك، يُمثل غياب الملكية الوطنية للعملية السياسية تحديًا رئيسيًا، إذ غالبًا ما رُبطت المبادرات الدولية بأجندات خارجية دون توفير ضمانات كافية لمشاركة حقيقية وفعّالة للأطراف الليبية والمجتمع المحلي. وقد ساهم ذلك في تراجع ثقة الجمهور بالعمليات الدولية، التي يُنظر إليها على أنها مفروضة من الخارج ولا تُمثل الإرادة الوطنية.(34)

يزيد من تعقيد المشهد الداخلي الليبي، الذي يتسم بتعدد الجهات الفاعلة المحلية، وازدواجية المؤسسات، والانقسامات الجغرافية والسياسية المستمرة، الصعوبة التي يواجهها المجتمع الدولي في التعامل مع طرف واحد يتمتع بشرعية عالمية، أو في فرض تسوية ملزمة لجميع الأطراف.[35]

لذا، يتطلب التغلب على تحديات التعاون الدولي في ليبيا نهجًا أكثر شمولية وتنسيقًا. يجب أن يقوم هذا النهج على توحيد المواقف الدولية، واحترام السيادة الليبية، وتعزيز الملكية الوطنية للعملية السياسية، وبالتالي تحويل الجهود الدولية من إدارة الأزمة إلى معالجة أسبابها الجذرية.

المحور الثالث- الإمكانات المستقبلية للتعاون الدولي

يركز هذا المحور على الإمكانات المستقبلية لمعالجة الأزمة الليبية، وذلك من خلال استعراض الفرص المتاحة لدعم الاستقرار السياسي والأمني، وتحليل السيناريوهات المحتملة لتطور الأزمة مستقبلاً. كما يتناول توصيات عملية تهدف إلى تعزيز الإصلاح المؤسسي، وتوحيد جهود الجهات الفاعلة المحلية، وتنسيق الجهود الدولية والإقليمية. ويهدف هذا التحليل إلى توفير إطار عمل عملي واستراتيجي يُسهم في التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة وفعّالة.

أولاً- فرص التعاون الدولي في حل الأزمة الليبية:

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه التعاون الدولي في ليبيا، إلا أن هناك العديد من الفرص التي يمكن استغلالها لتعزيز الاستقرار والتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة. أولاً، تُمثل رغبة الأطراف الليبية في الانخراط في الحوار والتوصل إلى تسوية فرصة حقيقية يُمكن البناء عليها، لا سيما بعد اتفاقيات وقف إطلاق النار الأخيرة ومحاولات توحيد المؤسسات التنفيذية. وهذا يُوفر أساساً مناسباً لدعم العملية السياسية الدولية.

يُتيح الدور المحوري للأمم المتحدة في رعاية العملية السياسية فرصةً لتنسيق الجهود الدولية والإقليمية، وتوفير إطار مؤسسي لإدارة النزاعات من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (اونسميل). وهي تعمل على تيسير الحوار بين الأطراف المحلية، وإطلاق خارطة طريق انتخابية، ما يُسهم في تعزيز الشرعية الوطنية، وتخفيف آثار الانقسامات الإقليمية والدولية.

كما يُمثل إعادة بناء المؤسسات، والقطاع الأمني، والاقتصاد فرصةً أخرى. إذ يُمكن للمجتمع الدولي تقديم الدعم الفني والمالي لتعزيز القدرات الوطنية، وإصلاح المؤسسات السيادية، ما يُقلل من الاحتكاكات المحلية، ويُخفف من حدة التوترات

السياسية. ويُمكن لهذا الدعم أيضاً أن يُسهم في استعادة الثقة بين الأطراف الليبية والمجتمع الدولي، وبالتالي تعزيز الاستقرار المستدام.

علاوةً على ذلك، يُتيح التطلع الدولي إلى الاستقرار في ليبيا فرصةً لتوحيد المواقف الدولية والإقليمية دعماً للحل السياسي. وهذا من شأنه أن يُقلل من التدخلات المتضاربة، ويُعزز فعالية مبادرات الأمم المتحدة. يمكن استغلال هذه الرغبة لتعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم الانتخابات، وتوفير ضمانات اقتصادية واجتماعية لضمان نجاح التسوية.[36] ولذلك، يتطلب استغلال هذه الفرص نهجاً متكاملاً يجمع بين الإرادة الوطنية والتنسيق الدولي الفعال ودعم الإصلاح المؤسسي، مما يُمكّن الجهود الدولية من الانتقال من إدارة الأزمات إلى معالجتها بشكل جذري ومستدام.[37]

ثانيًا ـ السيناريوهات المستقبلية للأزمة الليبية:

تشير التحليلات إلى أن مستقبل الأزمة الليبية يتأثر بعدة عوامل رئيسية، منها استقرار المؤسسات الوطنية، وفعالية التعاون الدولي والإقليمي، وقدرة الأطراف الليبية على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. ويمكن تصور السيناريوهات المستقبلية ضمن ثلاثة مسارات محتملة، تختلف في درجة استقرارها وسلامها، وتعكس التحديات الهيكلية والسياسية الراهنة.[38]

السيناريو الأول: استقرار سياسي نسبي وتوافق وطني. في هذا السيناريو، تتوصل الأطراف الليبية إلى اتفاق سياسي شامل مدعوم من المجتمع الدولي، مما يؤدي إلى توحيد المؤسسات، واستكمال العملية الدستورية، وإجراء انتخابات نزيهة. ومن المتوقع أن يُسهم هذا المسار أيضًا في تعزيز الأمن، وإصلاح القطاعين الاقتصادي والإداري، وتحسين مستوى الخدمات، وبالتالي الحد من الاستقطاب المحلي ووضع ليبيا على مسار التعافي المستدام.

السيناريو الثاني: استمرار الانقسام وأزمة جزئية. في هذا السيناريو، تستمر الصراعات السياسية بين الأطراف الليبية، مع وجود توافق جزئي بين الحين والآخر، إلا أن الوضع يبقى هشًا وغير قادر على إرساء مؤسسات فعّالة. قد يؤدي هذا الوضع إلى استمرار الجمود السياسي، وتكرار الاشتباكات المسلحة المحلية، والاعتماد على الدعم الدولي لتجنب الانهيار التام، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي.

السيناريو الثالث: انهيار الدولة وتصعيد الصراع. في حال فشل الأطراف المحلية والدولية في التوصل إلى تسوية، قد تشهد ليبيا تصعيدًا في الصراع المسلح، وازدواجية في السلطة، وانتشارًا للميليشيات، فضلًا عن تراجع سلطة الدولة المركزية. سيكون لهذا

السيناريو عواقب وخيمة على الأمن الإقليمي، وتزايد التدخل الأجنبي، وتدهور الوضع الإنساني، ما يجعل ليبيا منطقة صراع طويلة الأمد.

لذا، يرتبط مستقبل ليبيا ارتباطًا وثيقًا بفعالية الحلول الوطنية والدولية المتزامنة، وقدرة الأطراف المحلية والدولية على التنسيق وبناء الثقة. وبالتالي، فإن أي جهود دولية ناجحة في المستقبل تعتمد على الملكية الوطنية، والالتزام بالإصلاح المؤسسي، والتوافق السياسي الشامل.

ثالثًا- توصيات عملية لمعالجة الأزمة الليبية:

في ضوء التحليلات السابقة للأسباب الهيكلية والسياسية، ومراحل تطور الأزمة، وأدوار الجهات الفاعلة المحلية والدولية، تبرز عدة توصيات عملية من شأنها أن تسهم في تحقيق استقرار سياسي وأمني مستدام في ليبيا.

أولًا، يُعد تعزيز المؤسسات الوطنية وإعادة بناء الدولة على أسس مؤسسية متينة أولوية قصوى. ويشمل ذلك توحيد السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإصلاح القطاعين الأمني والعسكري لضمان شرعية الدولة وقدرتها على إنفاذ القانون.

ثانيًا، يجب تعزيز الحوار الوطني والتوافق بين الأطراف الليبية من خلال آليات سياسية وطنية شفافة، مدعومة بإطار دولي محايد. ويهدف هذا الحوار إلى توحيد الرؤية الوطنية، وإرساء أساس دستوري دائم، وضمان مشاركة جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في العملية الانتقالية، مما يعزز الثقة ويقلل الانقسامات.

ثالثًا، يُنصح بتنسيق الجهود الدولية والإقليمية لتجنب تضارب المصالح الذي لطالما أعاق جهود التسوية. يشمل ذلك اتفاق الدول الرئيسية على دعم عملية سياسية موحدة، وتقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية لبناء القدرات، وتعزيز برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج، مما يُهيئ بيئة آمنة ومستقرة لإجراء الانتخابات.

رابعًا، يُعد دعم الاقتصاد الوطني وإدارة الموارد بشفافية أمرًا حيويًا للاستقرار، إذ يُمكن أن يُقلل من النزاعات على الموارد ويُعزز التنمية المحلية. ويشمل ذلك دعم المؤسسات السيادية، وإصلاح قطاع النفط، وضمان التوزيع العادل للعائدات، مما يُخفف من حدة الانقسامات الإقليمية والقبلية.

أخيرًا، ينبغي تعزيز الملكية الوطنية للعملية السياسية، بما يضمن صياغة جميع القرارات الرئيسية من خلال توافق داخلي، مع تقليل الاعتماد على الضغوط الخارجية. يضمن هذا النهج أن تكون الحلول مستدامة ومقبولة لدى جميع الأطراف، ويُحوّل الجهود الدولية من إدارة الأزمات إلى معالجة أسبابها الجذرية.

الخاتمة

تُظهر الدراسة أن الأزمة الليبية تُمثل حالةً مُعقدةً من التفاعل بين العوامل الهيكلية والسياسية والاجتماعية، حيث ساهمت هشاشة الدولة، وغياب دستور دائم، والانقسامات الإقليمية والقبلية، بالإضافة إلى اقتصاد الريع، في تهيئة بيئة صراع مُستمر. وقد أظهرت المراحل المُتتالية للأزمة منذ عام 2011، بدءًا من سقوط النظام، مرورًا بالمرحلة الانتقالية المُتعثرة، وانتهاءً بالانقسام المؤسسي والصراع المُسلح، أن الأزمة ليست حدثًا عابرًا، بل هي نتاج تراكمات تاريخية وهيكلية. وقد بات من الواضح أن الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك المؤسسات السياسية والميليشيات المُسلحة والقبائل والنخب الاقتصادية، قد لعبت دورًا محوريًا في إدامة الانقسامات، في حين أثرت التدخلات الدولية والإقليمية على مسار الأزمة، إما إيجابًا من خلال دعم الحوار السياسي، أو سلبًا من خلال تضارب المصالح وتصعيد الصراع. على الرغم من تعدد آليات التعاون الدولي، بما في ذلك الوساطة السياسية، وإصلاح القطاع الأمني، والدعم الاقتصادي، إلا أن هذه الجهود تواجه تحديات جسيمة، كضعف التنسيق الدولي، والتدخل الخارجي المباشر، وضعف المشاركة المحلية في الحل السياسي. ومع ذلك، تُظهر الدراسة وجود فرص سانحة لتحقيق تسوية سياسية مستدامة، تتمثل في إرادة الأطراف الليبية للانخراط في الحوار، ودعم الأمم المتحدة، وإصلاح المؤسسات السيادية والأمنية، وتوحيد المواقف الدولية والإقليمية. وتُتيح هذه الفرص مجموعة من السيناريوهات المستقبلية، من استقرار سياسي نسبي إلى استمرار الانقسام أو تصاعد الصراع، مما يُؤكد أن مستقبل ليبيا مرهون بقدرة أطرافها الفاعلة على التوصل إلى توافق في الآراء وبناء الثقة.

وبناءً على ذلك، يُمكن تقديم عدة توصيات عملية: تعزيز المؤسسات الوطنية وتوحيد السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ ودعم الحوار الوطني والتوافق بين الأطراف الليبية؛ وتنسيق الجهود الدولية والإقليمية للحد من تضارب المصالح؛ وإصلاح الاقتصاد الوطني وإدارة الموارد بشفافية؛ وتعزيز المشاركة الوطنية في العملية السياسية. يهدف تنفيذ هذه التوصيات إلى تحويل الجهود الدولية من إدارة الأزمة إلى معالجة أسبابها الجذرية، وتحقيق استقرار سياسي وأمني مستدام، وإعادة بناء دولة قادرة على إنفاذ سيادة القانون وحماية حقوق المواطنين.

وفي الختام، تؤكد الدراسة أن مواجهة الأزمة الليبية تتطلب مزيجًا من الإصلاح المؤسسي، والحوار الوطني، والتنسيق الدولي الفعال، مع الاستفادة من الفرص المتاحة لتقليص الانقسامات وإرساء بيئة سياسية مستقرة. كما تُبرز الدراسة أهمية الالتزام

بالحلول الوطنية التي تقودها ليبيا، بدعم من المجتمع الدولي كميسر، وهو ما يُشكل أساس أي مستقبل مستدام وآمن للبلاد.

توصل البحث إلى عدة استنتاجات رئيسية بشأن الأزمة الليبية:

الأسباب الهيكلية والسياسية: تبرز هشاشة المؤسسات، وغياب دستور دائم، وهيمنة الاقتصاد الريعي، والانقسامات الإقليمية والقبلية كعوامل رئيسية تُطيل أمد الأزمة.

- تطور الأزمة ومراحلها: مرت ليبيا بمراحل عديدة منذ عام 2011، بدءًا بسقوط النظام، مرورًا بانتقال سياسي متعثر، وانقسام مؤسسي، ونزاع مسلح، وصولًا إلى جهود حوار سياسي دولي غير مكتملة.
- الأطراف الفاعلة: تشمل هذه الأطراف جهات فاعلة محلية (مؤسسات سياسية، وميليشيات مسلحة، وقبائل، ونخب اقتصادية) وجهات فاعلة دولية وإقليمية (الأمم المتحدة، والقوى الكبرى، والدول المجاورة، والقوى الإقليمية)، ولكل منها تأثير مباشر على مسار الأزمة واستمرار الانقسام.
- آليات التعاون الدولي والتحديات: اعتمد المجتمع الدولي على الوساطة السياسية، وبرامج إصلاح القطاع الأمني، والدعم الاقتصادي. مع ذلك، فقد أثر ضعف التنسيق الدولي، وتضارب المصالح، وحجم التدخلات الأجنبية سلبًا على فعالية هذه الجهود.
- الفرص المستقبلية: تتوفر فرص لتعزيز الاستقرار السياسي من خلال استعداد الأطراف الليبية للانخراط في الحوار، ودعم الأمم المتحدة، وإصلاح المؤسسات الاقتصادية والأمنية، وتوحيد المواقف الدولية. توصيات عملية

بناءً على النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تعزيز المؤسسات الوطنية، وتوحيد السلطتين التنفيذية والتشريعية، وإصلاح القطاع الأمني لضمان سيادة الدولة وشرعيتها.
- تشجيع الحوار الوطني والتوافق السياسي بين جميع الأطراف، بمشاركة النخب القبلية والاجتماعية لضمان اتفاق وطني شامل.
- توحيد الجهود الدولية والإقليمية، وتنسيق الدعم الفني والمالي، والحد من التدخلات المتضاربة لتعزيز فعالية التسوية السياسية.
- إصلاح الاقتصاد الوطني وإدارة الموارد بشفافية للحد من النزاعات على الموارد وتعزيز التنمية المحلية.

- تعزيز الملكية الوطنية للعملية السياسية بحيث تُصاغ القرارات الرئيسية من خلال توافق داخلي، مع اعتبار الدعم الدولي حافزًا لا بديلًا.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامش :

(1) علي بن موسى، مقاربة بنيوية-تاريخية لأسباب فشل الدولة الليبية، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 6 سبتمبر 2023، على الرابط:
https://lcsms.info/a-structural-historical-approach-to-the-reasons-for-the-failure-of-the-libyan-state/

(2) واقع المشهد الأمني الداخلي في ليبيا بعد 2011، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط:
https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-256/

(3) محمد عقيلة العمامي، الصراع من أجل مستقبل ليبيا ما بعد القذافي، بوابة الوسط، 23 سبتمبر 2017، على الرابط:

(4) صبحي غندور، مخاطر ضعف الهُويتين الوطنية والعربية، الشروق، 29 يونيو 2021، على الرابط:
https://www.shorouknews.com/mobile/columns/view.aspx?cdate=29062021&id=9474a94c-84a6-4e71-bc37-2099baa19d30

(5) عبد القادر جاز، (تقرير) دول بلا وعي وطني، أزمة التنوع، وتفكك الهوية، مركز فيجن للدراسات الاستراتيجية، صحيفة مسارات العدد 43، 5 سبتمبر 2025 على الرابط:
https://visioncntr.com/%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D9%88%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9-%D9%88%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D9%84/

(6) محمد القايدي، الأزمة الليبية: الفواعل المحركة للصراع والمسارات المستقبلية، 11 سبتمبر 2023، على الرابط:
https://mediterraneancss.uk/2023/09/11/libyan-crisis/

(7) لا شر، وول فرام، تفتت ليبيا: البنية والعملية في الصراع العنيف، لندن: آي. بي. توريس، ISBN للكتاب الإلكتروني: 978-0-7556-0080-9، 2020، ص 304.

(8) علي بن موسى، مقاربة بنيوية-تاريخية لأسباب فشل الدولة الليبية، مرجع سبق ذكره.

(9) سناء السعيد حسن، إشكاليات بناء الدولة في ليبيا 2011 – 2022، المركز الديمقراطي العربي، 9 سبتمبر 2024على الرابط:
https://democraticac.de/?p=99780

(10) ليبيا: عملية انتقالية دون خريطة دستورية، مركز الجزيرة للدراسات، 25 مارس 2013 على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/503

(11) عبد الله فارس القزاز، ليبيا من الفوضى لتوحيد الدولة: سيناريو التحول نحو المركزية التدرّجية، السياسة الدولية، 19 يناير 2026 على الرابط:

https://www.siyassa.org.eg/News/22235/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%89-%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%91%D8%AC%D9%8A%D8%A9.aspx

(12) جبريل العبيدي، ليبيا بين أزمة السيادة والمناصب السيادية، الشرق الاوسط، 16 يناير 2026، على الرابط:

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A/5230299-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

(13) الأمين العام: توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا خطوة أساسية نحو السلام والاستقرار، اخبار الأمم المتحدة، 23 أكتوبر 2020، السلم والامن، على الرابط:

https://news.un.org/ar/story/2020/10/1064432

(14) حصاد 2025: استمرار الجمود السياسي وإدارة الأزمة الليبية، بوابة الوسط، 1 يناير 2026، على الرابط:

https://alwasat.ly/news/libya/503281

(15) خالد محمود، تصعيد الصراع السياسي والمؤسساتي في ليبيا، 5 يناير 2026، صحيفة الشرق الاوسط، على الرابط:

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/5226653-%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

(16) عبد الرزاق غراف، مختصر الأزمة في ليبيا: بنية النزاع ومستقبل الدولة، جدة، المملكة العربية السعودية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الاولى، 2025، ص 184-193.

(17) عادل الصابر أبوعجيلة، البرلمان الليبي: تعددية القيادة والتجزئة المؤسسية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 29 نوفمبر 2025، على الرابط:

https://www.hcrsiraq.net/2025/11/29/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC/

(18) المؤسسة الامنية في ليبيا الواقع والتحديات وسبل الاصلاح، المركز الليبي 8 نوفمبر 2023، على الرابط

https://lcsms.info/the-security-establishment-in-libya-reality-challenges-and-ways-of-reform/

(19) ابوالقاسم محمد مصباح القاضي، التعصب القبلي والجهوي والعرقي ودوره في عرقلة الإصلاح الوطني في ليبيا (دراسة في الجغرافيا السياسية)، جامعة بني وليد، على الرابط

https://conf.asmarya.edu.ly/index.php/2ISCFEC/article/view/226

(20)

https://elc2.su.edu.ly/index.php/esj/ar/article/view/2040

(21) إيهاب باسل حمودي، صراع القوى الدولية والإقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبوليتكي، 30 أبريل 2024، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5913

(22) دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا النجاحات والإخفاقات على الرابط:

https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-661/

(23) إيهاب باسل حمودي، صراع القوى الدولية والإقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبوليتكي، مرجع سبق ذكره.

(24) إنهاء معاهدة كيرينالي للخلافات الفرنسية – الإيطالية، 08 ديسمبر، 2021، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط:

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6922/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

(25) إدريس احميد، الاجتماع الثلاثي المصري – التونسي – الجزائري حول ليبيا: دول الجوار بين ضرورات الأمن وفرص الحل، 26 يناير 2026، على الرابط:

https://www.eanlibya.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2/

(26) احمد علية، دول الجوار: القواسم المشتركة والتناقضات تجاه الأزمة الليبية، 31 أكتوبر 2018، الدراسات العربية والإقليمية، على الرابط: https://ecss.com.eg/2143/

(27) إيهاب باسل حمودي، صراع القوى الدولية والإقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبوليتكي، مرجع سبق ذكره.

(28) حبيب سوميه، شكاكطة عبد الكريم، التدخل الدولي في ليبيا وانعكاسه على أمن واستقرار الدولة الوطنية، 31 ديسمبر 2023 على الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/237625

(29) عبدالروؤف الجروشي، أثر التدخل الدولي على الصراع الليبي في مرحلة ما بعد القذافي، 29 يونيو 2023، على الرابط: https://lcsms.info/the-impact-of-international-intervention-on-the-libyan/

(30) عبد المنعم محفوظ محمد غريبي، دور الأمم المتحدة في الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة 2011-2025، مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، المجلد الثالث، العدد الثالث، (يوليو-سبتمبر) 2025، على الرابط:

https://najsp.com/index.php/home/article/view/563

(31) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، على الرابط:

https://peacekeeping.un.org/ar/disarmament-demobilization-and-reintegration

(32) منيرة جروش، آليات مجلس الأمن في تنفيذ العقوبات الدولية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ديسمبر، 2025، ص 457-469.

(33) ادريس احميد، ليبيا تحتاج إلى حلول لا مسارات جديدة: وواشنطن تتحرك بمنطق المصالح، 24 الساعة، على الرابط:

https://www.alsaaa24.com/2026/01/29/%D8%A7%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-%D9%84%D8%A7-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF/

(34) عبد الله فارس القزاز، مبادرة "بأثيلي" وفرص التسوية السياسية في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، 30 يونيو 2025، على الرابط:

https://www.siyassa.org.eg/News/22040.aspx

(35) عبد الله فارس القزاز، تحت ضغط الانقسام: حدود استقرار العاصمة الليبية في ظل تعدد مراكز القوى، مجلة السياسة الدولية، 27 أكتوبر 2025، على الرابط:

https://www.siyassa.org.eg/News/22147.aspx

(36) مستقبل الدور الليبي في النظام الدولي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 26 أغسطس 2025، على الرابط:

https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-1139/

(37) إيهاب باسل حمودة، صراع القوى الدولية والاقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبوليتكي، مركز الجزيرة للدراسات، 30 أبريل 2024، على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/5913

(38) معتز محمد الغدامسي، التسوية السياسية في ليبيا: المسارات والسيناريوهات، مركز المتوسط، 9 أكتوبر 2023، على الرابط:

https://mediterraneancss.uk/2023/10/09/political-settlement-in-libya/